التي اقيمت على أرضه، بدل ان يوفرها لغرض توسعه الزراعي. ومثال آخر، اقامه اسرائيل للحواجز أمام تسويق منتجات الأرض المحتلة محلياً وتشجيع المزارع على تصدير منتوجه عبر الحدود المفتوحة بكل مايحمله هذا من آثار سياسية سيئة. وليس غريباً تحت هذه الضغوط أن نلاحظ أن صناعة الألبان العربية وصيد الأسماك، وانتاج البيض ولحوم الدواجن واللحوم الحمراء تكاد تتلاشى من نمط الانتاج المحلي، وذلك بسبب المنافسة الشديدة التي تفرضها المنتجات الاسرائيلية على السوق المحلي وهي متحصنة من الخسارة بالدعم المادي (السوبسيديا). هذا الدعم الذي تحظى به هذه المنتجات الاسرائيلية من السلطة في حين تحرم منه المنتجات المحلية. ولعل مثال الرغيف البلدي الذي يباع بضعف سعر الخبز الاسرائيلي، بسبب رفض اسرائيل دعم انتاج الخبز البلدي في مقابل دعمها للخبز الاسرائيلي، يضيف مثالاً آخر من الأمثلة الكثيرة التي يمكن سوقها في هذا المجال.

ومن المناسب الاشارة الى محاولات فرض تكنولوجيا متطورة على الزراعة في الأرض المحتلة سواء في المستوطنات الاسرائيلية أم بشكل محدود في الأرض المحتلة. وتدعي المصادر الاسرائيلية أنه في الفترة ١٩٦٧ ــ ١٩٧٥ استوعبت الأرض المحتلة تكنولوجيا زراعية جديدة أدت الى زيادة الانتاجية بمعدل سنوي مقداره ١٧,٥ ٪ في الضفة الغربية و١٣,٢ ٪ في قطاع غزة كنتيجة للتحسينات التكنولوجية الزراعية، وكذلك نتيجة ادخال تكنيك يعتمد على التكثيف الرأسمالي والتوفير في الأيدي العاملة. وقد أدى ذلك الى تخفيض عدد العاملين في الزراعة مابين ١٩٦٨ و١٩٧٥ من ٤٧ ٪ الى ٣٦ ٪ في الضفة الغربية، ومن ٣١ ٪ الى ٢٦ ٪ في قطاع غزة[١٥].

ثانياً ــ اجتذاب الفلاحين من العمل الزراعي المحلي الى العمل في الزراعة الاسرائيلية سواء كان ذلك في المستوطنات الاسرائيلية أم في اسرائيل نفسها.

ويبدو ان السياسة الاسرائيلية تواجه اختيارين كلاهما غير مناسب لها. ففي حين ان ضرورات زيادة الربح تستدعي زيادة انتاج المحاصيل المعتمدة على العمل الكثيف، وخاصة المحاصيل المعدة للسوق الأوروبي؛ وهذا من شأنه زيادة اعتمادها على الأيدي العاملة الفلسطينية الرخيصة، يتجه البحث الزراعي الاسرائيلي الى مزيد من التحديث التكنولوجي بغرض التخلص من الاعتماد على هذه الأيدي في الزراعة اليهودية.

وهذا يعني ان تحويل الانتاج الزراعي في الأرض المحتلة تدريجياً، تحت الظروف الحالية، الى انتاج رأسمالي مسلح بتكنولوجيا علمية يعني العمل على تفريغ الأرض من سكانها على المدى البعيد.

ولا يمكن إغفال الوضع الصناعي من تقديرنا وخاصة القطاع غير التقليدي. فقد واجه هذا القطاع سياسة تمييزية في فترة الحكم الأردني وهو يواجه سياسة معادية الآن. تقول روز مصلح في دراستها: «من ضمن ١٤ شركة صناعية مساهمة دعمتها الحكومة (الأردنية) كانت هناك شركة واحدة (في الضفة الغربية) هي شركة الزيوت النباتية في نابلس»[١٦]. ففي حين كانت تسهم الصناعة بمقدار ٧ ٪ في الدخل المحلي في عام ١٩٦٨ ارتفعت هذه النسبة الى ٨ ٪ في عام ١٩٧٣ ولكنها انخفضت من ٧ ٪ الى ٦ ٪ بالنسبة للدخل القومي. هذا رغم ارتفاع العمالة من ١٨,٠٠٠ عامل عام ١٩٦٨ الى